



محكمة الجنايات إجلس قضاء العاصمة تعلن إقرار براءة "سيدهم" وإطلاق سراحه

فيصل ساوئي

أعلنت محكمة الجنايات إجلس قضاء العاصمة في جلستها ليوم الخميس براءة ناشط حقوق الإنسان -الدكتور صلاح الدين سيدهم- من تهمة الانتماء إلى جماعة مسلحة وتشجيع الأعمال الإرهابية أو تمجيدها، وألغت الحكم الصادر ضده غيابيا في مارس 1997، بـ 20 سنة سجنًا. وأطلق سراح سيدهم مساء ذات اليوم من سجن سركاجي الذي دخله في 29 سبتمبر الضارط، بأمر من النيابة التي امتثل لديها بعد 6 سنوات من صدور الحكم ضده، ليقوم بمعارضته، وقد كانت محاكمة يوم الخميس متميزة بعد الأبعاد التي أخذتها القضية وطنيا ودولية، جرت بحضور ممثلين عن منظمات حقوقية دولية، ورافع فيها من جهة الدفاع 10 من الإحاميين الذين ناهز عددهم 30 محاميا تأسسوا في حق سيدهم، مما جعل المحاكمة تستمر طيلة 5 ساعات. البقية ص.4.

كل شيء في شارع عبان رمضان، حيث مجلس قضاء الجزائر، كان يوحى في صبيحة أول أمس، بأن محاكمة غير عادية ستجرى، فقوات الأمن طوقت الشارع ووضعت المتارين حول محيط المجلس، وهذا ما لم يره سكان الشارع وعابروه منذ سنوات "المحاكم الخاصة".. الدخول إلى المجلس يمر على سلسلة نقاط مراقبة، لكن الصحافة لم تتلق أي صعوبات - التي تواجهها أحيانا - لحضور بعض الجلسات الخاصة. وفي بهو المجلس الذي بدأ يغلي بأصحاب الجيب السوداء الذين حضروا بكثرة رغم أن نهار الخميس لم ترمج فيه سوى جلسة واحدة للنظر في معارضة سيدهم صلاح الدين للحكم الغيابي الصادر في حقه سنة 1997. كانت هناك أيضا وجوه معرفة كالمهامي علي يحي عبد النور - رئيس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان - كما حضر ممثلون عن منظمات "قريبدم هاوس ووتش"، و"أمنيستي أنترناشيونال"، و"اللجنة العربية لحقوق الإنسان"، و"لجنة مساعدة سيدهم" التي تشكلت في باريس في أعقاب سجنه ودخوله في إضراب عن الطعام، كما حضرت وجوه سياسية كذلك وفي مقدمتهم السكرتير الأول للأفاناس، جودي معري.

المحاكمة بدأت بقراءة "قرار الإحالة" الصادر عن غرفة الاتهام لمحكمة حسين داي في 23 جويلية 1996، والذي وردت فيه شهادات المدعويين مولاي محمد السعيد، مشير مراد وعامر نور الدين،

الذين حوكموا في نفس قضية سيدهم في (10 مارس 1997)، واندھش الحاضرون في الجلسة من أن إسم سيدهم صلاح الدين لم يرد في قرار الإحالة سوى مرتين في سياق حديث المدعو "عامر نور الدين" عن 3 أشخاص بينهم سيدهم الذي قال عنه انه سمع مؤخرا (شهادة أدلى بها في ماي 1995) بأنه التحق بالجبل. وحمل قرار الإحالة سريدا للتهمة المنسوبة إلى صلاح الدين سيدهم، حيث أن قاضي التحقيق الذي أعد القرار، يقول إن سيدهم انخرط هو والمتهمون الآخرون في جمعية "البناء الحضاري" سنة 1991، وهي الجمعية المقربة لجناح الجزائر الذي كان يشزعه محمد السعيد، واسمه الحقيقي لونس بلقاسم، وأن هذه الجمعية كانت تشكل غطاء لهذا التنظيم الذي عقد باسمها عدة لقاءات حول إقامة الدولة الإسلامية، وأن تنظيما مسلحا انبثق عنها حمل تسمية "الفيدا" تخصص في اغتيال المثقفين والإطارات.

وبعدها استمع القاضي لإجابات المتهم على الأسئلة التي طرحها هو والنائب العام علسيه، وذهبت كلها في اتجاه استفساره عن الأسباب التي جعلته يتأخر عن التقدم بمعارضة الحكم الصادر ضده. وقد أنكر سيدهم مقسما بالله، أي إنتماء له لا للفيدا، ولا للجزارة أو حتى لجمعية البناء الحضاري، التي كانت معتمدة من قبل وزارة الداخلية، ورغم إشارة رئيس الجلسة على المتهم، بأنه لا داعي للقسم ويكفي تقديم اجاباته، إلا أن سيدهم صاحب 55 عاما، أصر على القسم، لأنه كما قال "مرتاح مع ضميره". وذكر القاضي المتهم، بأن عامر نور الدين يقول إنه سمع بأنه التحق بالجبل، وهنا ذكر سيدهم بأن هذا الشخص كان تلميذا له بكلية الطب بجامعة الجزائر، ثم زميلا في مصلحة جراحة العظام بمستشفى زميرلي، وأن علاقته به تشوقف عند هذا الحد، مضيفا بتحد "من رأي في الجبل أو كان معي فليقدم هنا ويدلي بشهادته".

عندما أورد سيدهم في اجاباته أنه وجد نفسه وسط هذه القضية بسبب نشاطه في حقوق الإنسان، حاصره القاضي بأسئلة عن هذا النشاط، ماذا أنجز بصدده؟ ولماذا ليس معروفا مثل باقي النشطاء في الجزائر؟ والهدف كان واضحا هو التأكد من أن المتهم، كان فعلا في بيته طيلة 9 سنوات، مثلما أكده ولم يكن في الجبل، ورد سيدهم بأن أعماله ونشاطه كله

موجود على موقع الأنترنت الخاص بالجمعية الحقوقية الفرنسية الألمانية "الجرىبا- ووتش". وبخصوص الاتهام بالتخطيط لاغتتيال المثقفين والإطارات، تحسر سيدهم كثيرا وقال "كيف لي وأنا المدافع عن حقوق الإنسان أن أخطط لهذا؟ وضد من؟ هل يعقل أن أقتل صديقي الدكتور محفوظ بوسبسي، أستاذي الذي أسسنا معا الجمعية الطبية، أم صديقي بلخنشير.. كيف يعقل ذلك".

بعد ذلك، جاء دور المرافعات بداية بالنائب العام الذي ذهب في استنتاجات عقلية مجردة، بأن المتهم، لأنه لم يعارض الحكم طيلة 6 سنوات، كما لم يظهر له أي أثر مدة 9 سنوات، فإنه لا محالة كان في الجبل، وأن وجود تقاريره الحقوقية في الأنترنت لا يبرئه، لأنه بالإمكان إرسالها من أي مكان، وقدر أن الوقائع ثابتة وطالب بعقوبة 7 سنوات سجننا ضده.

ليأتى دور الدفاع في المرافعة وبعد مشاورات مجموعة المحامين الذين قارب عددهم 30 من بينهم نجل المتهم "أمين سيدهم"، حيث أن النواة الأولى للمحامين المتأسسين في حق صلاح الدين إلتحق بها عشية المحاكمة كل مكتب نقابة العاصمة برئاسة النقيب سيليني. وهكذا تم الاتفاق على تقديم 10 مرافعات للأساتذة وكان من أبرزهم الأستاذة بومرداسي والأستاذة سلسيني، والأستاذة براهيممي، بورايو وبوشاشي.

وارتكز الدفاع أساسا على أن الملف فارغ من أي وقائع أو دلائل، وأن المتهم لم يتقدم لمعارضة الحكم، لأنه كان مهتدا في حياته ومكث 9 سنوات داخل بيته. كما رد على استنتاجات النيابة بأن قرينة البراءة تجعل إقامة الدليل على الإدعاء العام، مذكرا النائب العام، بأن الأنترنت غير موجودة في الجبل. وأهم نقاط قوة الدفاع أن الاتهام كله مبني على جملة "سمعت مؤخرا أنه التحق بالجبل"، التي نطق بها متهم في القضية هو غائب عن جلسة الخميس، كما أنه وكل من معه نطقت محكمة الجنابات في شأنهم بالبراءة بحكم

نهائي، وتساءل الدفاع كيف يستفيد هؤلاء من البراءة على أساس أنهم أنكروا أمام قاضي التحقيق ما سجل في محضر الشرطة (الضبطية القضائية) التي أوقفتهم ويتابع سيدهم في عبارة قالها أحد هؤلاء الذين يتهم الشرطة بتعذيبه لافتكاك شهادته.

وكان الأستاذ بوشاشي آخر المرافعين، حيث أعطى الأبعاد الحقيقية للقضية، مذكرا بأن سيدهم أدلى بتصريحات بخصوص خرق حقوق الإنسان في فيلم وثائقي بث في (كنال +) في 17 ديسمبر 1994. ويوما بعدها تقدم 3 مسلحين في سيارة قوذف بيضاء إلى منزله بالمرادية ولم يجدوه، لكنهم هددوا عائلته باغتialه وتفجير المنزل. وفي 20 ديسمبر، الشرطة تلقي القبض على عامر نور الدين، زميل سيدهم، يخفي عن الأنظار طيلة 6 أشهر، وبعد تحركات عائلته يتم عرضه على غرفة الاتهام في 6 ماي 1995. وعلى أساس شهادته المنزعة منه بالتعذيب يتابع، وكل من ذكرهم، واعتبر بوشاشي أن نشاط حقوق الإنسان سبب متباينة سيدهم انتقاما منه لما قاله عن التعذيب والاعتقالات العشوائية التي كانت سائدة في تلك الفترة.

وأعطيت في الأخير كلمة لسيدهم فقال: «ضميري مرتاح أمام العدالة، لأنه ما ضاع حق وراءه طالب. أريد أن أذكر للذين أرادوا توظيف العدالة لإسكات الضمائر الحرة الشريفة، بكلمة شاعرنا مفدي زكرياء، الحق يعلمو دائما ولو دنست قداسته. وفي الأخير أتساءل عن وجودي في هذه القضية التي تبقى نقطة إستفهام». وبعد ساعتين تقريبا من المداولات، برأت محكمة الجنابات سيدهم صلاح الدين من كل التهم المنسوبة إليه. وتذوق يوم الخميس طعم الحرية من جديد، وطعم الأكل الذي أضرب عنه (18 يوما) تنديدا بمعاملته في سركايجي.

ف.س